الذي نشر في العام ١٩٨٣، الى الحقائق الواردة في الجدول الرقم ٥. فهو يكشف فروقاً كثيرة في المجالات المختلفة.

ان أهم ما يميز البنية التشغيلية الفلسطينية في اسرائيل هو تركيز العاملين في العمل اليدوي الماهر، والانتاجي المأجور. ويمكن تمييزهم عن غيرهم من العمال العرب الفلسطينيين من غير سكان اسرائيل، من خلال ان الاخيرين يتركزون ضمن الاقسام التي لا تتطلب مهارة ضمن فئات العمل هذه[٥٠].

الجدول الرقم ٥

قوة العمل في الضفة حتى العام ١٩٨٠

القطاع الانتاجي	النسبة المئوية
في الزراعة	٢٦,٢
في الصناعة	١٦,٨
في الانشاءات	٢٢,٣
في الخدمات وغيرها	٣٤,٧

«ان العمل اليدوي، غير الاشرافي، والانتاجي المأجور يمثل أكثر المعايير محافظة، والتي بواسطتها يمكن تعريف حدود الطبقة العاملة . وحتى بموجب هذا المعيار، فان ٦٣ بالمئة من مجموع محصلي الاجور (٩٢٨٠٠) بين السكان الفلسطينيين العرب العام ١٩٧٨ كانوا ينتمون الى الطبقة العاملة، بالمقارنة مع ٣٠ بالمئة من محصلي الاجور من بين سكان اسرائيل اليهود. وهذا يعني أن السكان الفلسطينيين العرب كانوا يمثلون، في تلك السنة، ٢٣ بالمئة من مجموع السكان، في مواقع الطبقة البروليتارية، بينما كانوا يمثلون ١٠ بالمئة فقط منهم في القوة العاملة . وبهذا المعنى، فان السكان الفلسطينيين العرب، مقارنة مع سكان اسرائيل اليهود، يحظون بتمثيل زائد في مواقع البروليتاريا ضمن التقسيم العمالي في البلاد»[٥١].

ارتفاع الأجور ومستوى المعيشة

وعلى الرغم من الاحاديث والاحصاءات الواسعة عن ارتفاع مستوى الأجور ومستوى المعيشة للعمال الفلسطينيين داخل اسرائيل، الا أن الحقيقة نسبية، والبحبوحة لم تدم طويلاً، حتى في الحدود النسبية. فمثلاً، عندما تقارن معدلات الارتفاع التي حدثت سنة ١٩٧٠ مع معدلات العام ١٩٨٠، نجد أن هبوطاً كبيراً قد حصل. ولكن الحديث عن الانتعاش يأتي من المقارنات الاحصائية المتأثرة بارقام التضخم الكبير، والمتواصل، الذي حصل في اسرائيل وشمل الضفة.

ويمكن ارجاع عوامل الانتعاش المؤقت، وغير الحقيقي، الى أجور عمال وموارد من الخارج؛ وانفاق الحكم العسكري؛ وأموال الحكومة الاردنية التي تصرف في الضفة؛ وعائدات البضائع على الضفة؛ ورؤوس الاموال الصهيونية التي تستغل الايدي العاملة ؛ ومن الصناعات الخفيفة.

وفي الوقت الذي كانت أحاديث الانتعاش تتواصل، كانت الأسعار ترتفع باستمرار، وآثار التضخم المالي والغلاء في اسرائيل تنقل مضاعفة الى المناطق المحتلة. ولم يبق من الانتعاش سوى تأثير التضخم والغلاء على الاحصاءات وتضخيمها باستمرار[٥٢].

وحول قوة العمل، أوردت دراسة اصدرها معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للجنة التنفيذية للهستدروت، بتاريخ ١٨/٩/١٩٨٠، الحقائق التالية:

○ تقدر قوة العمل الاسرائيلي (من سنة ١٤ وما فوق) بـ ٤٩,٥ بالمئة من مجموع السكان في اسرائيل؛ وتشكل نسبة القادمين من الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ (من الاعمار نفسها) ٣٣,٦